أنه يتفق مع الأمين العام في رأيه وهو أن من الضروري إنشاء بعثة ذات ولاية لبناء السلام بعد ذلك على أن تبقى في مكانها خمس سنوات إضافية، إلا أنه يشدد على ضرورة أن تبقى بعثة حفظ السلام حتى تاريخ يتجاوز ٢٠١٠[٢٠٤].

وفي الجلسة ٥٧٤٠، المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧[٢٠٥]، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي[٢٠٦]. ثم أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان باسم المجلس[٢٠٧]، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

رحب بتشكيل الحكومة الجديدة في تيمور - ليشتي؛

وأكد على ضرورة قيام جميع الأطراف بحل جميع منازعاتها بالطرق السلمية وحدها وضمن إطار المؤسسات الديمقراطية، وأهاب بشعب تيمور - ليشتي الامتناع عن ممارسة العنف والعمل معاً لضمان استتباب الأمن.

وأهاب مجلس الأمن بحكومة تيمور - ليشتي وبرلمانها وأحزابها السياسية وشعبها بذل جهود مشتركة والبدء بحوار سياسي وتدعيم السلام والديمقراطية وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمصالحة الوطنية في البلد. وأكد من جديد الحاجة إلى العدالة والمساءلة، وشدد على أهمية تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الخاصة المستقلة الواردة في تقريرها عن أحداث ٢٠٠٦.

ورحب بتقرير الأمين العام عن عمل البعثة وشجع على مواصلة التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكذلك جميع الشركاء المعنيين لدعم حكومة تيمور - ليشتي على تنفيذ خطة تنمية وطنية.

(٢٠٤) S/PV.5739، الصفحات ٢-٥.

(٢٠٥) دعي ممثل تيمور - ليشتي للمشاركة في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

(٢٠٦) S/2007/513، المقدم عملا بالقرار ١٧٠٥ (٢٠٠٧).

(٢٠٧) S/PRST/2007/33.

٢٤ - الحالة في أفغانستان

المداولات التي دارت في الجلسة ٤٨٩٣ المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٨٩٣، المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين[١]، المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ووصف الأمين العام في تقريره التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق بون، المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١[٢]، بما في ذلك المرحلة التجريبية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والتسجيل الانتخابي في ١ كانون الأول/ديسمبر؛ ومجلس لويا جيرغا الدستوري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وأكد الأمين العام أن نجاح هذه العمليات يمكن أن يعطي زخما كبيرا لجهود بناء الدولة في أفغانستان، بيد أنه ينبغي التغلب على التحديات الأساسية، ولا سيما مشاكل انعدام الأمن، حتى تصبح العملية السلمية نهائية ويتحقق تثبيت مؤسسات الدولة الهشة نسبيا. وقال إن

(١) S/2003/1212.

(٢) اتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة في أفغانستان ريثما يعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة (انظر S/2001/1154).

السبب في انعدام الأمن هو سوء الحكم من قبل الفصائل في المقاطعات، وجهود ''المفسدين''، بمن فيهم عناصر من حركة الطالبان والموالون لقلب الدين حكمتيار وربما تنظيم القاعدة. ولمعالجة المشاكل، حث الأمين العام منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وقوات التحالف على اتخاذ كل التدابير الممكنة لتسريع نشر قوات المساعدة الأمنية خارج كابُل. وأكد أيضا الحاجة إلى إجراء المزيد من الإصلاحات لتوسيع نطاق تمثيل جميع قطاعات المجتمع الأفغاني في الحكومة المركزية.

واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان[٣].

وأشاد الأمين العام في بداية إحاطته، بما اعتبره ''تطورا هاما مشجعا جدا'' يتمثل في قيام لويا جيرغا (المجلس الدستوري الأعلى) باعتماد الدستور الجديد. وقال إن الدستور يوفر أساساً دائماً لإعادة سيادة القانون في أفغانستان ويحدد نظاماً سياسياً عن طريق نظام حكم رئاسي قوي ذي هيئة تشريعية تتكون من مجلسين. وينشئ نظاماً قضائياً يمتثل لأحكام الإسلام، ويتضمن أحكاماً ترمي إلى كفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها تساوي المرأة مع الرجل في الحقوق. وهنَّأ الأمين العام شعب أفغانستان وحكومتها على هذا الإنجاز الكبير، وحذَّر من كون الدستور في حد ذاته لن يكفل السلم والاستقرار. ولذلك دعا الأفغان إلى اتخاذ إجراء فوري، بالدعم اللازم من المجتمع الدولي، للتصدي للعقبات التي تعترض عملية السلام، بما في ذلك معالجة الحالة الأمنية التي تثير شديد الجزع وكفالة قيام حكومة شاملة واسعة التمثيل وتسريع وتيرة التنمية[٤].

وقدم الممثل الخاص إفادة إلى المجلس بشأن الاجتماع الدستوري للويا جيرغا ثم ناقش التحديات المقبلة، ولا سيما ضرورة تحسين الحالة الأمنية وتوسيع القاعدة الشعبية للحكومة، وتعزيز نظام الحكم، وتعجيل عملية التعمير وتقديم الخدمات. وهنَّأ الشعب الأفغاني على الموافقة شبه الإجماعية على الدستور الجديد من قبل اللويا جيرغا الدستوري، الذي يمثل إلى حد كبير أفغانستان ككل. وأشار مع التقدير إلى أن انعقاد اجتماع اللويا جيرغا تجاوز العشرة أيام المقررة له أصلا، لكن الوفود أثبتت استعدادها للتوصل إلى حلول وسط ولتقديم تنازلات بهدف التوصل إلى نص يقبله الجميع. وأعرب عن اعتقاده بأن الدستور الجديد والعملية التي أفضت إلى وضعه ينبغي أن يشكلا مصدر اعتزاز للشعب الأفغاني. بيد أن الممثل الخاص حذَّر من كون المهام التي يلزم القيام بها من الكثرة بحيث لا يمكن للأفغان وشركائهم الدوليين أن يستكنُّوا. وتكمن المهمة الأولى في تطبيق الدستور تفعيلاً له. ورأى الممثل الخاص أن النظام الدستوري الجديد لن يكون له مغزى بالنسبة للمواطن الأفغاني العادي إلا إذا تحسنت الحالة الأمنية وتعززت سيادة القانون. وأشار مع القلق إلى أن تدهور الظروف الأمنية يستمر في وقت حرج تتطلب فيه عملية السلام من الحكومة والأمم المتحدة أن يوسعا نطاق وجودهما في الميدان ويستكملا التسجيل الانتخابي ويضطلعا بأنشطة أخرى. ولذلك شدد على الحاجة إلى نزع سلاح قوات الفصائل، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، وتسريع وتيرة الإعمار، وإصلاح المؤسسات الوطنية. وأما الشركاء الدوليون، فدعاهم الممثل الخاص إلى التعجيل بنشر أفرقة إعمار المقاطعات، قائلا إنه ما زال يعتقد أن إنشاء تلك الأفرقة هو ''الخيار الأفضل الثاني'' بعد خيار التوسيع المباشر لمهام القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ووجه انتباه المجلس إلى التحديات الهائلة الناجمة عن ازدياد إنتاج الأفيون والاتجار به،

(٣) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

(٤) S/PV.4893، الصفحتان ٢ و ٣.

اللذين يدران دخلا يقدر بما مجموعه ٢,٣ بليون دولار، أي ما يفوق ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وفي النهاية، وجه الممثل الخاص انتباه المجلس إلى ورقة غير رسمية وزعتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أشير فيها إلى أن عقد مؤتمر ثان على غرار مؤتمر بون من شأنه أن يكون وسيلة لإعادة تنشيط التزام جميع الأطراف المعنية بعملية السلام[٥].

المداولات التي دارت في الجلسة ٤٩٣١ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٣١، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤[٦]. ووصف الأمين العام في تقريره، الذي ركز على التطورات الرئيسية منذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، المسار المقبل في تنفيذ اتفاق بون بعد اختتام الاجتماع اللويا جيرغا الدستوري بنجاح وتوقيع الدستور الأفغاني الجديد. وأشار إلى أن إجراء الانتخابات سيكون أحد التحديات المقبلة الرئيسية، ووصف حالة مشروع تسجيل الناخبين والمسائل الرئيسية ذات الصلة بالبت في مسألة توقيت ونوع الانتخابات التي ستجري عام ٢٠٠٤. وحذّر الأمين العام من أن الأمن لا يزال يمثل مشكلة كبيرة، وأبلغ عن عدد من المبادرات لتحسين الحالة الأمنية، مثل توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وإنشاء أفرقة إضافية لإعمار المقاطعات، وتعجيل الجهود الرامية إلى بناء جيش أفغاني وقوة شرطة أفغانية. وشدد أيضا على ضرورة إحراز المزيد من التقدم في عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وأوصى الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا. وأشار إلى المشاورات الجارية حول دور الأمم المتحدة بعد انتهاء عملية بون، وأعرب عن اعتزامه تقديم توصيات بشأن الولاية الجديدة للبعثة بعد مؤتمر برلين المقبل الذي سيعقد في ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل، وبعد اتخاذ القرار المطلوب بشأن إجراء الانتخابات.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام[٧]، الذي أبلغ المجلس عن التحديات المتبقية في ما يتعلق بتنفيذ اتفاق بون، وعن التدابير التي ستفضي إلى زيادة انتقال أفغانستان صوب الاستقرار والحكم الفعال. وذكر الأمين العام المساعد مع التقدير أن العملية وصلت الآن إلى إحدى نقاطها المرجعية الرئيسية الأخيرة، ألا وهي إجراء انتخابات حرة ونزيهة لإضفاء الشرعية السياسية على الحكومة الجديدة. وأشار إلى أن الدستور الجديد يقتضي إجراء انتخابات للرئاسة وللمجلسين الأعلى والأدنى للجمعية الوطنية، وأعرب عن أمله في أن يتخذ، ''في المستقبل القريب'' وقبل عقد مؤتمر برلين، قرار بشأن توقيت تلك الانتخابات وتتابعها. وقال إنه يدرك ضرورة إجراء الانتخابات في موعد يوافق ما أمكن الإطار الزمني المحدد في مؤتمر بون، لكنه شدد على ضرورة أن تكون الظروف مواتية والتحضيرات شاملة. وأفاد بأن المرحلة الأولى من عملية تسجيل الناخبين، التي تغطي ثماني مدن رئيسية، أحرزت تقدما في الإطار الزمني المحدد لها، وبأن

(٥) المرجع نفسه، الصفحات ٣-١١.

(٦) S/2004/230، المقدم عملا بالقرار ١٤٧١ (٢٠٠٣).

(٧) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

الاستعدادات جارية لبدء المرحلة الثانية المتعلقة بتسجيل ٨ ملايين من الناخبين المؤهلين المتبقين في المقاطعات.

وأكد الأمين العام المساعد أن النجاح في إنجاز عملية التسجيل وإجراء الانتخابات سيعتمد على الدعم المقدم من قوات الأمن الأفغانية والدولية، ورحب بنشر المزيد من فرق إعمار المقاطعات، وفي الجنوب خاصة. وذكر الاقتتال الذي اندلع مؤخرا في هيرات، معربا عن قلقه من تدهور الحالة الأمنية حتى في المناطق التي يعتبرها معظم المراقبين هي الأكثر أمنا واستقرارا. وقال محذرا إن الاختيار السياسي الحق لن يكون إلا أمرا مستعصيا، ما دامت لم تُجر عملية مهمة لنزع السلاح، وإن أحداثا مثل تلك التي وقعت في هيرات ستتكرر لا محالة. وقال الأمين العام المساعد مع القلق أن آثار النمو الاقتصادي في أفغانستان في العامين المنصرمين كانت ملموسة إلى حد كبير في المناطق الحضرية دون سواها وأن هذا الاتجاه قد دفع إلى انتقال ديمغرافي من المناطق الريفية إلى المدن، مما فاقم التوترات الاجتماعية في المراكز الحضرية. ومن المثير للقلق أيضا أن اقتصاد المخدرات وعدم الاستقرار الذي يتفاقم من جرائه يظلان التهديد الأكبر الذي يواجه إقامة دولة مستقرة وفعالة. واختتم إحاطته بالإعراب عن أمله في أن يؤيد المجلس توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا[٨].

(٨) S/PV.4931، الصفحات ٢-٧.

القرار ١٥٣٦ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة ٤٩٣٧ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٣٧، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين[٩]، المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤. ودُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في المناقشة. ووجه رئيس المجلس (فرنسا) الانتباه إلى مشروع قرار[١٠]، اعتُمد بعد ذلك بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٥٣٦ (٢٠٠٤)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا؛

وأكد أهمية توفير الأمن الكافي والدعم الكبير من المانحين لإجراء انتخابات وطنية لها مصداقيتها، وفقا للدستور الأفغاني واتفاق بون؛

ورحب بالتقدم المحرز منذ بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وإسهام فريق المراقبين الدوليين فيها؛

ورحب بالجهود التي بذلتها السلطات الأفغانية حتى الآن لتنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات؛

وطلب إلى بعثة الأمم المتحدة أن تستمر، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تقديم المساعدة إلى لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لأحكام حقوق الإنسان الواردة في الدستور الأفغاني الجديد؛

(٩) S/2004/230.

(١٠) S/2004/249.

وطلب إلى جميع الأطراف الأفغانية أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها وأن تكفل أمن وحرية تنقل موظفيها في جميع أنحاء البلد.

البيان الذي أدلى له الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٤٩٤١ المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٤١، المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات، كما أدلى ببيانات ممثلو كل من أفغانستان، والهند، وأيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي[١١])، واليابان).

وفي البداية، أبلغ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عما أُنجز في مؤتمر برلين وآفاق الاستفادة من الزخم المكتسب فيه حتى تُستكمل عملية بون بنجاح. وأشار مع التقدير إلى أن المؤتمر قد اعتمد خطة عمل شاملة تحدد معايير يتعين الامتثال لها وأهدافا واضحة يتعين تحقيقها خلال الشهور والأعوام المقبلة، وذلك في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية. كما تم الاتفاق في برلين على إطار قوي للتعاون الإقليمي فيما بين أفغانستان والدول المجاورة لها في مجال مكافحة المخدرات. وقال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إن تلك الإنجازات مثيرة للإعجاب فعلا، لكنه حذَّر من وجود مهام جسيمة لا تزال تنتظر أفغانستان، وعلى رأسها تنظيم انتخابات وطنية. وأكد أن ثمة حاجة إلى ضمان الأمن وأن الانتخابات ستكون عرضة للخطر إن لم تُحسَّن الحالة الأمنية تحسينا كبيرا. وأشار إلى أن الأغلبية الساحقة من الأفغان لا تزال مقتنعة بأولوية نزع السلاح قبل تنظيم الانتخابات. ولذلك كان تحقيق المسعى المتمثل في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنصوص عليها في خطة العمل، بإنجاز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى تشمل ٤٠ في المائة من المليشيات الحالية وجمع سائر الأسلحة الثقيلة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أمرا بالغ الأهمية. وشدد وكيل الأمين العام أيضا على ضرورة تقديم مساعدة أمنية دولية كافية لدعم العملية الانتخابية وأيضا حمايتها من تهديدات الفصائل ومن المحاولات الرامية ببساطة إلى الحيلولة دون إنجازها. وذكر مع القلق أنه رغم التقدم المحرز في تدريب الجيش الوطني الأفغاني الجديد، تظل قدرات قوات الأمن الأفغانية والدولية المنتشرة حاليا في أفغانستان محدودة وستحمَّل فوق طاقتها إذا اضطرت لمواجهة المهمة الهائلة المتمثلة في دعم عملية انتخابية ذات مصداقية[١٢].

وقدم ممثل ألمانيا إحاطة إلى المجلس بشأن نتائج المؤتمر المعنون ''أفغانستان والمجتمع الدولي - شراكة من أجل المستقبل''، المعقود في برلين في ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. فقال إن حضور ٦٥ وفدا ذلك المؤتمر، الذي كان في كثير من الأحيان على مستوى وزراء الخارجية، يبرز استمرار الالتزام الدولي بإقامة أفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة وديمقراطية. وأوضح أن المؤتمر اعتمد ثلاث وثائق ختامية، وهي إعلان برلين الذي يتضمن وصفا للرؤية المستقبلية للحكومة الأفغانية الجديدة؛ وخطة العمل التي تبين الطريقة التي تود الحكومة الأفغانية اتباعها لتحقيق تلك الرؤية في العامين القادمين؛ والتقرير المرحلي الذي

(١١) أيد البيان كل من إستونيا، وألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وصربيا، والجبل الأسود، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا.

(١٢) S/PV.4941، الصفحات ٢-٥.

يحوي موجزا لحالة تنفيذ اتفاق بون. وإضافة إلى ذلك، اعتُمد إعلان برلين بشأن مكافحة المخدرات الذي يربط بين أفغانستان والدول المجاورة لها. وقال إن الحكومة الأفغانية التزمت بجدول زمني طموح لنزع سلاح المليشيات كشرط هام لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأفاد بأن هذه النتائج الهائلة تستحق اعترافا وتأييدا صريحين من مجلس الأمن. وأشار إلى أن وفد بلده شرع، لتحقيق تلك الغاية، في إجراء مفاوضات مع الدول الأعضاء في المجلس ومع غيرها من الدول المهتمة بهدف التوصل إلى توافق للآراء بشأن مضمون بيان رئاسي[١٣].

ورحب معظم المتكلمين بالإنجازات التي تحققت في مؤتمر برلين، وأثنوا على ألمانيا وأفغانستان لنجاحهما في الاضطلاع بالرئاسة المشتركة للمؤتمر. وأكدوا مجددا التزامهم بمواصلة دعم أفغانستان بهدف استكمال تنفيذ اتفاق بون، قائلين إنه أمر أساسي لإقامة أفغانستان مستقرة وديمقراطية.

وأيَّد ممثل البرازيل كون توسيع نطاق انتشار قوات حفظ السلام الدولية في جميع أنحاء أفغانستان سيعزز الأمن في البلد[١٤]. واعتبر ممثل الولايات المتحدة أن نجاح مؤتمر برلين مبعث لتفاؤل من يساوره القلق في المجتمع الدولي من تراجع الاهتمام وكَلَل الجهات المانحة[١٥]. وأعرب ممثل باكستان عن أمله ألا تصاب روح مؤتمر برلين مع مرور الزمن بالفتور أو بالتراخي، وشدد على أن أفغانستان ستحتاج دعما والتزاما سياسيين واقتصاديين على مدى سنوات، إن لم تكن عقودا[١٦]. وقال ممثل الجزائر إن الإعلان عن الالتزام بتقديم تبرعات إضافية والتأكيد على التبرعات المعلنة في مجالي الأمن والتحضير للانتخابات يكتسبان أهمية حاسمة في إعادة إعمار أفغانستان[١٧].

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن قلقه إزاء ”تصاعد الأنشطة التخريبية التي تقوم بها حركة طالبان والقوى المتطرفة الأخرى“ التي تسعى إلى دفع البلد إلى هاوية صراع عرقي دموي وإلى الحيلولة دون إجراء الانتخابات العامة[١٨]. وشدد ممثل المملكة المتحدة على ضرورة القيام بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل إجراء الانتخابات لأن الأمن يظل أمرا حاسما بالنسبة لمواصلة إحراز التقدم، وأضاف قائلا إن تعزيز الأمن ليس مطلبا لنجاح جهود إعادة الإعمار فحسب، بل هو أيضا شرط مسبق لإجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة وسلمية في شهر أيلول/سبتمبر[١٩]. ورحب ممثل فرنسا بنجاح مؤتمر برلين وحث المجتمع الدولي على التركيز على بلوغ الهدف السياسي المشترك المتمثل في إجراء الانتخابات على نحو ملائم[٢٠]. وأعرب ممثل أفغانستان عن تقديره للرئيسَين المشاركَين لمؤتمر برلين وللبلدان والمنظمات الدولية الخمسة والستين التي شاركت فيه، وأكد من جديد التزام حكومة بلده التزاما كاملا بالوفاء بالمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في اتفاق بون[٢١].

وأدلى الرئيس (ألمانيا) ببيان باسم المجلس[٢٢]. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

(١٣) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢١ و ٢٣.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و ٢٥.

(٢٢) S/PRST/2004/9.

صادق على إعلان برلين وأكد أهمية خطة العمل التي وضعتها الحكومة الأفغانية والتقرير المرحلي وإعلان برلين بشأن مكافحة المخدرات المرفق بإعلان برلين؛

وأكد أن زراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات والاتجار بها يشكلان خطرا شديدا يهدد سيادة القانون والتنمية في أفغانستان فضلا عن الأمن الدولي ومن ثم فعلى أفغانستان والمجتمع الدولي أن يجتهدا في تقليص هذا الخطر وصولا إلى القضاء عليه في نهاية المطاف، بما في ذلك عن طريق إيجاد بدائل اقتصادية؛

ورحب بوجه خاص بإعلان برلين المتعلق بمكافحة المخدرات في إطار إعلان كابُل المتعلق بعلاقات حسن الجوار الذي وقعته أفغانستان والدول المجاورة لها وبالمؤتمر المزمع عقده في الدوحة يومي ١٨ و ١٩ أيار/مايو بشأن التعاون الإقليمي في مجال الشرطة.

المداولات التي دارت في الجلسة ٤٩٧٩ المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٧٩، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان[٢٣].

وركز الممثل الخاص إحاطته على التحديات الرئيسية التي تواجه أفغانستان في التحضير لإجراء الانتخابات الوطنية في أيلول/سبتمبر. وأشار مع القلق إلى أن تصاعد موجة هجمات المتطرفين في فصل الربيع قد فاقم الحالة الأمنية في الأشهر الأخيرة في المقاطعات المعرضة للخطر الأشد، في الجنوب خاصة. وقال إنه بينما تظل دوائر المعونة متوارية عن الأنظار في المناطق غير الآمنة حتى تقلل فرص تعرضها للاعتداء، تضررت عملية تسجيل الناخبين الآخذة في الاتساع من ازدياد الهجمات. وقال إن التحضير لإجراء الانتخابات يجري، رغم ازدياد أعمال العنف، حيث أن نطاق تسجيل الناخبين يتسع الآن ليبلغ المناطق الريفية، وذلك بالتنسيق الوثيق مع قوات التحالف. وأفاد بأن العملية قد دخلت، بمجرد ما انتهى تسجيل الناخبين في المراكز السكانية الرئيسية الثمانية في نيسان/أبريل، مرحلتها الثانية والأخيرة المتمثلة في تغطية بقية البلد خلال الأشهر القليلة المقبلة. ولقد بدأت المرحلة الثانية بـ ١٦٠ موقعا في أوائل أيار/مايو واتسعت الآن لتشمل حوالي ٦٠٠ موقع في ٣١ من أصل ٣٤ مقاطعة، ويعمل فيها، على نحو متزامن، أكثر من ١ ٠٠٠ فريق تسجيل. لكنه أعرب عن القلق من إمكانية أن يفضي انعدام الأمن إلى تضاؤل معدلات تسجيل الناخبين في المقاطعات الجنوبية والجنوبية الشرقية. وقال إن هناك مشكلة أخرى تتصل بتحديد أعداد السكان أنفسهم، والسبب في ذلك هو انعدام الأمن في بعض المقاطعات، مشيرا إلى أنه من المرجح جداً ألاَّ يشمل هذا المسح بعض المقاطعات، أو أنه سيكون جزئياً إلى حد كبير.

وشدد الممثل الخاص على أهمية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بالنسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ورأى أن الممارسة الحقة للاختيار الانتخابي لا يمكن أن تتم إلا إذا قُلِّل تحكم الميليشيات المحلية في العملية السياسية. وأفاد بأن الحكومة والمجتمع الدولي قد توصلا إلى اتفاق بشأن المرحلة الرئيسية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تقرر أن تتضمن، بحلول شهر حزيران/يونيه، ٤٠ في المائة من قوات الميليشيات، ثم جمع كل الأسلحة الثقيلة في إطار ترتيب موثوق به لتأمينها، بحلول شهر تموز/يوليه. بيد أنه لاحظ مع القلق أن تنفيذ هذا الاتفاق يواجه تأجيلات جد خطيرة بسبب تردد بعض كبار القادة. ولذلك أكد من جديد

(٢٣) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

الحاجة إلى وجود عسكري دولي قوي واسع النطاق يدعم قوات الأمن المحلية[٢٤].

البيان الذي أدلى به الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٠٠٤ المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٠٤، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤، التي دعا المجلس فيها ممثل أفغانستان للمشاركة في المناقشة، أدلى الرئيس (رومانيا) ببيان باسم المجلس[٢٥]. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

دعا الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي إلى الحفاظ على الجهود التي يبذلانها وتكثيفها، قبل موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، الرامية إلى تعزيز الجيش الوطني والشرطة الوطنية، وإلى تسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإلى دعم الحكومة الأفغانية في استراتيجيتها الرامية إلى القضاء على إنتاج الأفيون؛

وشجع السلطات الأفغانية على تهيئة عملية انتخابية تمكّن من مشاركة الناخبين على نحو يمثل جميع الفئات السكانية الوطنية بما في ذلك النساء واللاجئين، وفي هذا الصدد، دعا إلى اتباع طرائق عملية لتسجيل اللاجئين الأفغان في إيران وباكستان ومشاركتهم في العملية الانتخابية الأفغانية؛

وشدد على أهمية توفير التمويل اللازم لتنفيذ الجدول الزمني الذي وضعته هيئة إدارة الانتخابات المشتركة في الوقت المحدد؛

وأكد مجددا دعمه التام للممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأعاد تأكيد الدور المركزي والحيادي للأمم المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الشعب الأفغاني في توطيد السلام في أفغانستان وإعادة بناء بلده.

(٢٤) S/PV.4979، الصفحات ٢-٩.

(٢٥) S/PRST/2004/25.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٠٢٥ المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٢٥، المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤[٢٦]. وذكر الأمين العام في في تقريره أن الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات اتخذت قرارا بإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر وتأجيل الانتخابات البرلمانية حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٥، حيث ثبت أن من المتعذر التغلب على بعض العقبات التي يحتمل أن تعرقل إجراء تلك الانتخابات بشكل متزامن، ولا سيما صعوبة توزيع المقاعد البرلمانية فيما بين المقاطعات في حالة عدم وجود بيانات مقنعة لتعداد السكان. وأشار أيضا إلى المخاطر الرئيسية الثلاثة التي تواجه توطيد السلم والاستقرار في أفغانستان، وهي عنف المتطرفين، والتنافس بين الفصائل، وصناعة المخدرات. وإزاء هذه الخلفية، أكد مرة أخرى على الأهمية الحيوية لتقديم المساعدة الأمنية إلى هذا البلد.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات، كما أدلى ببيانات ممثلو كل من أفغانستان، وكندا، وأيسلندا، واليابان، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي)[٢٧]، وأوزبكستان.

(٢٦) S/2004/634، المقدم عملا بالقرار ١٥٣٦ (٢٠٠٤).

(٢٧) أيد البيان كل من ألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، وليختنشتاين، والنرويج.

وأفاد الممثل الخاص في بداية إحاطته بأن تسجيل الناخبين قد اكتمل، حيث تم تسجيل ١٠,٥ ملايين شخص، وأكثر من ٤١ في المائة منهم من النساء. وهذا ما مكّن السلطات الانتخابية وقوات الأمن من القيام بالأعمال التحضيرية المناسبة للانتخابات المقرر إجراؤها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، والتي بإمكانها أن تضفي شرعية سياسية على نظام ما بعد الحرب. بيد أنه قال إن الصورة ليست مُرضية بالكامل. وأشار، على سبيل المثال، إلى أنه قد ثبت أنه من العسير جدا معالجة حالات عدم التوازن في مناطق الجنوب الأكثر تأثرا بانعدام الأمن. وأكد أن استتباب الأمن يشكل اعتبارا أساسيا للانتخابات المقبلة، ودعا إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة أمن الناخبين والعاملين في العملية الانتخابية. وأكد للمجلس من جديد أن اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ستواصلان معا، أثناء فترة الحملة الانتخابية، التحقق من التقيد بالحقوق السياسية في جميع أنحاء البلد والوقوف على مدى مراعاة حقوق المرشحين والتزاماتهم[٢٨].

واتفق المتكلمون على أهمية الانتخابات الرئاسية وأكدوا من جديد التزامهم بالمساعدة في ضمان اختيار الشعب الأفغاني لرئيسه اختيارا حرا ونزيها، وهو الأمر الذي لا غنى عنه للحفاظ على الشرعية السياسية لعملية السلام. وأشاد العديد منهم بشجاعة الأفغان الذين قرروا تسجيل أسمائهم للتصويت، والذين يفوق عددهم ١٠ ملايين فرد، وذلك بالرغم من تهديدات التخويف والعنف، ورحبوا بوجه خاص بالنساء اللاتي يفوق عددهن ٤ ملايين امرأة واللاتي اخترن المشاركة في العملية السياسية. ومع ذلك، فقد ساور المتكلمين قلق مشترك من انعدام الأمن ودعوا إلى التعجيل بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وكذلك إلى تدريب قوات الأمن الأفغانية الجديدة.

وحثت ممثلة الولايات المتحدة باكستان وإيران على أن تمضيا قدما وبشكل متزامن في التسجيل والتصويت خارج البلد، حتى يتمكن الأفغان الموجودون في باكستان، وعددهم ٠٠٠ ٦٠٠، والموجودون في إيران، وعددهم ٠٠٠ ٨٠٠، من المشاركة في العملية الانتخابية. وأشارت مع التقدير إلى أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية ستتولى، بحلول أيلول/سبتمبر، قيادة أفرقة إعادة إعمار المقاطعات الخمس في شمال أفغانستان وشمال شرقها[٢٩]. ورأى ممثل ألمانيا أنه ينبغي استخدام الوقت الإضافي الناتج عن تأجيل الانتخابات البرلمانية لتحسين الحالة الأمنية، وشدد على أهمية إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إقامة نظام قضائي فعال وجيش وطني وقوات شرطة وطنية[٣٠]. ودعا ممثل البرازيل إلى القيام بعملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتحسين الحالة الأمنية والحد من قوة أمراء الحرب والإرهابيين[٣١].

وأعرب ممثل باكستان عن شعوره بالقلق لأنه لم يجر تسجيل كاف للناخبين في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من أفغانستان بسبب انعدام الأمن. وقال إن ما يهدد الأمن الأفغاني ينبعث من داخل أفغانستان، ويأتي خاصة من قادة الفصائل وأباطرة الإجرام والمتطرفين، ومنهم تنظيم القاعدة وحركة طالبان. وأشار إلى الاتفاق في مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، المعقود في اسطنبول، على توسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بيد أنه أكد أن من المهم

(٢٨) S/PV.5025، الصفحات ٢-٧.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

ألا يقل زخم توسيع نطاق القوة الدولية وأن تتقدم الآن قوات الناتو إلى غرب البلد[٣٢]. ودعا ممثل الصين إلى اتخاذ ''تدابير صارمة'' للتصدي للإرهاب والفُرقة والمشاكل المتصلة بالمخدرات من أجل تحسين الحالة الأمنية[٣٣]. وحذر ممثل الاتحاد الروسي مرة أخرى من التهديد الخطير المتمثل في استعادة حركة طالبان لقوتها السياسية والعسكرية، واستمرار تسلّل المقاتلين إلى أفغانستان، وظهور فصيل جديد لحركة طالبان، ودعا إلى التعجيل بتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في جميع أنحاء البلد[٣٤].

وأعرب ممثل أفغانستان عن تقديره للتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات، لكنه أشار مع القلق إلى أنه لا تزال هناك محاولات للتخريب وزعزعة استقرار الوضع يقوم بها تنظيم القاعدة وحركة طالبان، وعلى وجه الخصوص على طول حدود أفغانستان الشرقية والغربية. وزعم أن تلك العناصر تتلقى الدعم من شبكة متغلغلة في بعض الدوائر السياسية والدينية خارج أفغانستان[٣٥].

وذكر ممثل هولندا أن الاتحاد الأوروبي يشيد بـ ''الإنجاز العظيم'' الذي حققته الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات بتسجيل جميع الناخبين المؤهلين للانتخاب تقريبا، وأكد الحاجة إلى إعادة إنشاء الجيش الأفغاني وتكثيف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[٣٦].

وفي ختام الجلسة، أضاف الممثل الخاص أنه لا يشكك أبدا في أن الطالبان لديها عملاء وعناصر في أفغانستان ذاتها، ومن بين الأدوات المتاحة للقوى المتطرفة شن الهجمات عبر الحدود والقيام بعمليات التسلل، التي ما فتئت تُستخدم للاعتداء على عملية السلام[٣٧]. ورد ممثل باكستان مؤكدا من جديد أن التسلل عبر الحدود لا يشكل السبب الأساسي في وقوع أعمال العنف التي يرتكبها المتطرفون في أفغانستان، بما في ذلك الجنوب والجنوب الشرقي. وأضاف قائلا إن بلده يقوم بكل ما في وسعه، وقد أقدم على مجازفات سياسية في أكثر من مناسبة وتكبد العديد من الخسائر العسكرية[٣٨].

القرار ١٥٦٣ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٣٨ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٣٨، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، التي دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة فيها، وجه الرئيس (إسبانيا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[٣٩]، اعتُمد بعد ذلك بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٥٦٣ (٢٠٠٤)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية لمدة اثني عشر شهرا بعد ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛

وأذن للدول الأعضاء المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بولاية القوة؛

وأهاب بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تواصل العمل، بالتشاور الوثيق مع الإدارة الانتقالية الأفغانية والإدارات التي

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ٢١.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٤.

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٨ و ٢٩.

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩-٣١.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٣١ و ٣٢.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٨ و ٣٩.

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٩ و ٤٠.

(٣٩) S/2004/742.

ستخلفها، والممثل الخاص للأمين العام، ومع تحالف عملية الحرية الدائمة، من أجل تنفيذ ولاية القوة.

المداولات التي دارت في الجلستين ٥٠٤٥ و ٥٠٥٥ المعقودتين في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٤٥، المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام[٤٠].

وأطلع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في إحاطته المجلس على آخر تطورات الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية، التي ستجري للمرة الأولى في تاريخ أفغانستان. وذكر أن الأعمال التحضيرية اللوجستية تسير وفقا للجدول الزمني التزاما بموعد الاقتراع في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، حيث قدمت جميع المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات خططا تنفيذية للانتخابات. ويقوم ثمانية عشر مرشحا رئاسيا و ٣٦ مرشحا لنائب الرئيس، من بينهم ثلاث نساء، بحملاتهم للانتخابات الرئاسية منذ انطلاق الحملة رسميا في ٧ أيلول/سبتمبر. وقال إن اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تواصلان رصد ممارسة الحقوق السياسية في كافة أنحاء البلد وتقديم تقارير بشأنها، وذلك سعيا لتحسين الأجواء السياسية. وأما الأعمال التحضيرية للانتخابات خارج البلد فتسير على المسار الصحيح أيضا. وذكر أن الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات قد وضعت الخطة الأمنية للانتخابات التي تشمل مواقع التصويت ومراكز فرز الأصوات، وكذلك تأمين حركة موظفي الانتخابات والمواد الحساسة كبطاقات الاقتراع المستعملة وغير المستعملة. وستقوم الشرطة الوطنية بتوفير الأمن في المناطق المحيطة بمراكز التصويت، بينما ستفرض قوة الأمن الدولية للمساعدة، أو قوات التحالف، ”طوقا أمنيا داعما في المناطق المحيطة بتلك المواقع“. وأضاف قائلا إن جهودا كبيرة تُبذل الآن بالتعاون مع زعماء القبائل والمجتمعات من أجل تحديد دورهم الهام في الترتيبات الأمنية المحلية، وخاصة في المناطق الشرقية، والجنوبية الشرقية، والجنوبية. ودعا الأفغان والمجتمع الدولي إلى تنسيق الجهود لضمان نجاح العملية التي تمثل خطوة هامة في مسار أفغانستان نحو الديمقراطية[٤١].

وفي الجلسة ٥٠٥٥، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام[٤٢].

وأطلع الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام في إحاطته المجلس على سير الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأشاد بالانتخابات قائلا إنها كانت عملية جيدة التنفيذ، بالنظر إلى القيود الجغرافية والأمنية. فقد فُتح كل مركز اقتراع في الوقت المحدد وعمل موظفو الانتخابات بكفاءة مهنية. وذكر أن التقارير التي تلقتها الأمم المتحدة من الميدان تعكس حتى الآن ”مستوى عاليا من الارتياح الشعبي لطريقة إجراء الانتخابات“. وأفاد بأن التقديرات الأولية تشير إلى أن مستوى المشاركة كان مرتفعا، على الرغم من سوء الأحوال الجوية ودعوة مرشحي المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات. وقال إن عددا من المرشحين دعوا، بعد الانتخابات، إلى إجراء تحقيق في مخالفات مزعومة. وقد أُنشئ فريق من ثلاثة خبراء لإجراء

(٤٠) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

(٤١) S/PV.5045، الصفحات ٢-٦.

(٤٢) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

تحقيق كامل بشأن تلك المزاعم وتقديم توصيات بشأنها إلى الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات. وأفاد بأن الأحوال الأمنية في يوم الانتخابات قد تجاوزت التوقعات إلى حد كبير رغم وقوع بعض الحوادث وأعمال تخويف مزعومة. وأشار إلى أن حضور ٣٢١ ٥ مراقبا أفغانيا و ١٢١ مراقبا دوليا يوم الاقتراع شكّل عنصرا هاما في تعزيز مصداقية الانتخابات. وأشار أيضا إلى أن الزخم السياسي المترتب عن العملية الانتخابية كان له تأثير واضح على تسريح الجنود وعلى إنهاء سيطرة الفصائل على القوات العسكرية. بيد أنه اختتم إحاطته محذرا من التهاون ومذكرا المجلس بالتحديات الصعبة التي ما زالت قائمة[٤٣].

البيان الذي أدلى به الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٠٥٦ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٥٦، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، التي دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة فيها، أدلى الرئيس (المملكة المتحدة) ببيان باسم المجلس[٤٤]. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

رحب بالانتخابات الرئاسية التي جرت في أفغانستان في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وأكد أهميتها التاريخية باعتبارها حدثا بارزا في العملية السياسية، وهنأ ملايين الناخبين الأفغان الذين شاركوا فيها؛

وحث حكومة أفغانستان على أن تواصل، بمساعدة المجتمع الدولي، مواجهة التحديات المتبقية في أفغانستان، ومنها توفير الأمن، والإعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية في حينها في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وإعادة بناء المؤسسات، ومكافحة المخدرات، ونزع أسلحة الميليشيات الأفغانية وتسريحها وإعادة إدماجها؛

وتعهد بمواصلة دعم الحكومة والشعب في أفغانستان متمتعة بالسيادة، ومؤازرتهما وهما يعملان على إعادة بناء البلد وتوطيد دعائم الديمقراطية الدستورية فيه، واحتلال ما يليق بهما من مكانة بين الأمم، وطلب إلى المجتمع الدولي دعمهما في هذه الجهود مع إسناد دور مركزي للأمم المتحدة فيها.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٠٧٣ المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٧٣، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام[٤٥].

وأطلع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في إحاطته المجلس على آخر مستجدات العملية الانتخابية التي أدت إلى تصديق الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات على النتائج الرسمية للانتخابات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر[٤٦]. وأفاد بأن عدد من أدلوا بأصواتهم بلغ ٩٤٠ ١٢٨ ٨ ناخباً، يمثلون ٧٠ في المائة من الناخبين المسجلين، ومنهم ٤٠ في المائة من النساء. وقال إن الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات أعلنت أن حامد كرزاي حصل على أغلبية صريحة من الأصوات بلغت نسبتها ٥٥,٤ في المائة، فيما حصل يونس قانوني على نسبة ١٦,٣ في المائة، وحصل الحاج محمد محقق على نسبة ١١,٦ في المائة وعبد الرشيد دستم على نسبة ١٠ في المائة. وأشار إلى أن الاعتبارات العرقية كان لها على ما يبدو دور هام في تحديد

(٤٣) S/PV.5055، الصفحات ٢-٦.

(٤٤) S/PRST/2004/35.

(٤٥) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

(٤٦) S/PV.5073، الصفحات ٢-٦.

أصوات الناخبين، حيث أن الدعم الانتخابي المقدم للمتنافسين الأربعة يرتبط ارتباطا شديدا بالمناطق التي يشكل فيها البشتون والطاجيك والهزارا والأوزبك أغلبية. وذكر أن مع انتهاء الانتخابات الرئاسية، ينتقل الاهتمام الآن إلى المرحلة السياسية فيما بعد الانتخابات، بما في ذلك المهمة العاجلة المتمثلة في تشكيل الحكومة المقبلة والتحديات التي تشكلها الانتخابات البرلمانية والمحلية. وأشار إلى أن الأمن لا يزال شاغلا كبيرا، فوقوع تفجير انتحاري نُفذ في وسط كابُل في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر قد أشار إلى نهاية فترة الهدوء النسبي التي سادت أثناء الانتخابات.

وفي ما يتعلق بالانتخابات البرلمانية والمحلية، ذكر خمس مسائل أساسية يجب حلها لإجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية في الإطار الزمني الذي حدده قانون الانتخابات، وهي: أولا، ضرورة تعيين حدود المناطق بصورة رسمية؛ وثانيا، ضرورة الاتفاق على أعداد السكان حتى يتسنى تحديد المقاعد البرلمانية؛ وثالثا، ضرورة تحليل قائمة الناخبين وتنقيحها، وفي بعض الحالات تحديثها، بغية إعداد قوائم انتخابية لكل مركز من مراكز الاقتراع؛ ورابعا، ضرورة وضع آلية لتقديم الشكاوى ونظام لمقاضاة المخالفات الانتخابية، وذلك على الصعيد المحلي؛ وخامسا، ضرورة فحص خلفيات آلاف المرشحين المحتملين قبل تسجيلهم. وأشار مع القلق إلى أن نفوذ القادة المحليين، وشبكة المخدرات والأسلحة الواسعة الانتشار والمعقدة، وعدم وجود إدارة مدنية محلية فعالة لا تزال أمورا تشكل عقبات خطيرة أمام إجراء انتخابات برلمانية ومحلية تتسم بالمصداقية. وأكد من جديد أن من الواضح أن توسيع جهاز الأمن الرسمي سيكون الأساس لنجاح الانتخابات. وحث المجتمع الدولي على عدم تقليل اهتمامه بأفغانستان التي ما زالت تحتاج إلى المساندة الدولية الكاملة في المرحلة الجديدة التي يستمر فيها إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية[٤٧].

المداولات التي دارت في الجلستين ٥١٠٨ و ٥١٤٥ المعقودتين في ١٠ كانون الثاني/يناير و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١٠٨، المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والجلسة ٥١٤٥، المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان[٤٨].

وأفاد الممثل الخاص في إحاطته بأن تنظيم الانتخابات الرئاسية وتعيين الحكومة مؤخرا قد جلبا معهما زخما جديدا في عملية السلام الأفغانية. وتشكيل مجلس الوزراء المكون من ٢٧ عضوا يفي فعلا بمتطلبات الدستور الأفغاني ويعكس أيضا التكوين العرقي للبلد بدرجة كبيرة، إذ يضم عشرة أعضاء من البشتون، وثمانية من الطاجيك، وخمسة من الهازارا، واثنين من الأوزبك، وواحدا من التركمان وواحدا من البلوش، كما يضم أيضا ثلاث نساء. وتطرق الممثل الخاص إلى التحديات التي سيتعين على الحكومة الجديدة مواجهتها، فأشار على وجه الخصوص إلى الانتخابات البرلمانية المقبلة وإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة. كما أشار إلى تحديات أخرى منها جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي رأى أنها تشكل اعتبارا رئيسيا في اتخاذ القرار بشأن تاريخ وطرائق إجراء الانتخابات. وذكر أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كان ناجحا

(٤٧) المرجع نفسه.

(٤٨) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

على نحو خاص في شمال أفغانستان وأنه لم يركز حتى الآن سوى على قوات الميليشيا التابعة رسميا لوزارة الدفاع. وبينما يحرز هذا البرنامج تقدما جيدا، فما زال هناك عدد كبير من القوات غير النظامية المتنوعة وبعضها يعد من الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن ووقوع انتهاكات حقوق الإنسان في أجزاء معينة من البلد. وأعرب عن أمله في أن يهيئ المضي قدما في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بيئة أفضل للانتخابات المقبلة ولاستعادة سيادة القانون على السواء[٤٩].

وفي الجلسة ٥١٤٥، المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥[٥٠]. وقد وصف الأمين العام في تقريره التحديات الكثيرة التي تواجه أفغانستان، والتي تتعلق بالحالة الأمنية العامة، وتنظيم الانتخابات البرلمانية القادمة، وبرنامجي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وسيادة القانون. وذكر أنه سيستمر وجود تحديات تشمل الحاجة إلى وجود ممدّد للقوات الدولية والحاجة إلى التغلب على الاختناقات المؤثرة في إعادة الإعمار. كما أشار إلى أنه يعتزم تقديم اقتراح بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مرحلة ما بعد الانتخابات، لكن، إلى أن يتم ذلك، أوصى المجلس بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا.

(٤٩) S/PV.5108، الصفحات ٣-٩، و S/PV.5145، الصفحات ٢-٥.

(٥٠) S/2005/183، المقدم عملا بالقرار ١٥٣٦ (٢٠٠٤).

القرار ١٥٨٩ (٢٠٠٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٤٨ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١٤٨، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥[٥١]. ووجه الرئيس (البرازيل) الانتباه إلى مشروع قرار[٥٢]، طرُح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٨٩ (٢٠٠٥)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا تبدأ من تاريخ اعتماد اتخاذ هذا القرار؛

وأهاب ببعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان مواصلة تقديم الدعم اللازم من أجل تسهيل إجراء الانتخابات في مواعيدها بأوسع نطاق ممكن من المشاركة، وحث مجتمع المانحين على أن يقدم بصورة عاجلة الدعم المالي اللازم على أساس ذلك الإطار بالتنسيق المباشر مع حكومة أفغانستان وبعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأن ينظر في المساهمة في بعثات مراقبة الانتخابات؛

وحث الحكومة على اتخاذ إجراء حاسم لوقف تصنيع المخدرات والاتجار بها وعلى المضي في التدابير المحددة الواردة في تلك الخطة في ميادين بناء المؤسسات، والحملات الإعلامية، وتوفير وسائل بديلة لكسب العيش، والحظر وإنفاذ القانون، والعدالة الجنائية، والاستئصال، وخفض الطلب، وعلاج المدمنين، والتعاون الإقليمي، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم كل مساعدة ممكنة إلى الحكومة في سعيها إلى التنفيذ الكامل لجميع جوانب الخطة؛

(٥١) المرجع نفسه.

(٥٢) S/2005/195.

ودعا إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء أفغانستان؛

وأهاب بحكومة أفغانستان أن تواصل مواجهة تهديد أمن أفغانستان واستقرارها من جانب عناصر تنظيم القاعدة والطالبان وغيرهما من الجماعات المتطرفة، وبسبب العنف فيما بين ميليشيات الفصائل والأنشطة الإجرامية، ولا سيما العنف الذي ينطوي على الاتجار بالمخدرات؛

وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في الوقت المناسب عن التطورات المستجدة في أفغانستان، وأن يضع توصيات بشأن الدور المستقبلي لبعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان، عقب الانتخابات البرلمانية.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٢١٥ المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢١٥، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[٥٣].

وبدأ الممثل الخاص إحاطته بسرد التطورات السلبية التي شهدتها الحالة الأمنية، بما في ذلك ازدياد عدد وخطورة الأحداث في عدة محافظات، ومن ذلك قتل عدة زعماء دينيين معتدلين. وأفاد بأن استمرار تدهور الحالة الأمنية يؤثر على الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية، وبأن عدة موظفين عاملين في الانتخابات قد قُتلوا. ويمكن أن يُعزى بعض العنف المرتكب إلى المخدرات والتناحرات المحلية والفساد والأعمال الإجرامية، بيد أن الهجمة الحالية التي تشنها جماعات متطرفة، بما فيها حركة طالبان، كانت حاسمة في تصاعد العنف الراهن. وقال إن الرد الدولي على محاولة حركة طالبان زعزعة استقرار البيئة السياسية لا يمكن أن يقتصر على العمليات القتالية، بل يجب أن يشمل استهداف مصادر تمويل العناصر الأصولية وملاذاتها الآمنة والشبكات التي تقدم لها الدعم. ومع ذلك، فقد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية، ولا سيما نشر مكاتب إدارة الانتخابات في جميع مناطق البلد وإنشاء لجنة انتخابية لتلقي الشكاوى وبدء تسمية المرشحين. وأشار في هذا السياق إلى أنه ما زالت هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عديدة لمنع الترهيب ولطمأنة غالبية المرشحين والمواطنين عموما بأنهم يستطيعون الاقتراع في أيلول/سبتمبر بدون خوف من التعرض لأعمال انتقامية. وحيث إن تسريح وحدات الجيش السابقة على وشك الإنجاز، سيتحول تركيز برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة. وأخيرا، أفاد بأن الانتقال السياسي بعيد جدا عن بناء الدولة وعن البناء الاقتصادي[٥٤].

وأوضح المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن زراعة الأفيون في أفغانستان ستنخفض، لكن إجمالي المساحة المزروعة سيظل كبيرا جدا. ويُعزى انخفاض زراعة الأفيون، في جزء منه، إلى حملة القضاء على الأفيون، وفي الجزء الآخر إلى امتناع المزارعين عن ممارستها وتأثير حملة الإقناع التي تنفذها الحكومة. ومع ذلك، أشار إلى أن تجار المخدرات وأمراء الحرب يسيطرون على منظمات شبه عسكرية، مما يستدعي التصدي لهم بما يكفي من قوة. ولذلك هناك حاجة لمزيد من التعاون بين قوات مكافحة التمرد وقوات مكافحة المخدرات. وأخيراً،

(٥٣) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

(٥٤) S/PV.5215، الصفحات ٢-٨.

شدد على أنه من المستحيل مكافحة صناعة المخدرات دون تعزيز سيادة القانون[٥٥].

البيان الذي أدلى به الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٢٤٩ المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٤٩، المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥[٥٦]. وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى أنه سيتم الوفاء بالمعايير المرجعية المبينة في البرنامج السياسي لاتفاق بون المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بتنظيم (فولسي جيرغا) وانتخابات مجالس المقاطعات في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وأشار إلى أن الأعمال التحضيرية للانتخابات تسير في مسارها الصحيح. ورغم المكاسب الجوهرية التي تحققت في الوفاء بأهداف البرنامج السياسي، فإن تنفيذ البرنامج المؤسسي لاتفاق بون ما برح يتباين من قطاع لآخر، إذ أن الكثير من المؤسسات الحكومية المهمة على كل من الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات ما زالت ضعيفة وعرضة للفساد. وذكر أن الجهود المبذولة لإصلاح مؤسسات قطاع الأمن حققت درجات متباينة من النجاح وأن الجيش الوطني الأفغاني سيصل إلى القوام المتوخى له وهو ٤٣ ٠٠٠ فرد بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أي قبل الموعد المقرر بثلاث سنوات. وأخيراً، شدد على أن الحالة الأمنية في أفغانستان ما زالت تثير أقصى درجات القلق، قائلا إن هناك زيادة في تطور الأسلحة المستعملة وفي نوع الهجمات التي يشنها المتمردون والعناصر المناوئة للحكومة، ولا سيما في جنوب البلد وأجزاء من جنوبه الشرقي.

واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أعقبتها بيانات أدلى بها جميع أعضاء المجلس[٥٧]، وممثلو كل من إسبانيا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيطاليا، وباكستان، وتركيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا، وكندا، وماليزيا، والهند.

وأبلغ الممثل الخاص في إحاطته المجلس بأن الحملة الانتخابية قد بدأت اعتبارا من ١٧ آب/أغسطس، ويراقبها مراقبون دوليون. وسيجري الاقتراع في ١٨ أيلول/سبتمبر، كما تقرر افتتاح الجمعية الوطنية قبل نهاية العام. وعلى الجبهة الأمنية، فقد استؤنفت الهجمات بكثافة متزايدة في الجنوب والجنوب الشرقي والشرق. بيد أن الهجمات ضد العملية الانتخابية كانت بصفة رئيسية غير مباشرة، مما يشير إلى أن المتطرفين قرروا استهداف القوات المؤيدة للحكومة والقوات الدولية، بدلا من محاولة وقف الانتخابات البرلمانية[٥٨].

ورحب متكلمون في بياناتهم بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات، لكنهم أعربوا عن قلقهم إزاء المشاكل الأمنية وموجة العنف. وأثيرت أيضا مخاوف بشأن تحديات مكافحة زراعة الخشخاش والاتجار بالمخدرات. ورحب عدد من المتكلمين بالتقدم الذي أُحرز في المجال الاقتصادي، لكنهم أكدوا أيضا أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة هي الضامن الأساسي

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(٥٦) S/2005/525، المقدم عملا بالقرار ١٥٨٩ (٢٠٠٥).

(٥٧) تكلم ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المؤيدة للبيان.

(٥٨) S/PV.5249 و Corr.1، الصفحات ٢-٥.

للسلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان. وشدد عدة متكلمين على أن وجود الأمم المتحدة ينبغي أن يستمر إلى ما بعد آذار/مارس ٢٠٠٦.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن عملية المصالحة الوطنية تمثل خطوة حاسمة، لكن يجب أن تتم تلك العملية على أساس نهج حذر ومسؤول، لا يؤدي إلى تقويض نظام الجزاءات. وذكر أن الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات يشكلون خطرا حقيقيا على السلام والأمن، وقد تؤدي مشاركتهم في الحياة السياسية الفعالة إلى عواقب وخيمة جدا. ولذلك يجب اتخاذ إجراءات محددة لمكافحة ذلك المنحى، ولا سيما في سياق الانتخابات القادمة[٥٩].

وذكر ممثل أفغانستان أن بلده يتوقع أن يرى قيام المجتمع الدولي بدور في كفالة أمن البلد خلال فترة ما بعد اتفاق بون ورحب بسماح الأمم المتحدة بهذا الدور المستمر. وأعرب ممثل الفلبين عن رأي مفاده أنه بالنظر إلى المناخ الأمني المتدهور، تنبغي مواصلة التوسيع المقرر للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بصورة عاجلة[٦٠].

وذكر ممثل باكستان أن عدد جنود بلده على الحدود يفوق مجموع القوات العسكرية الوطنية والدولية الموجودة في أفغانستان كلها، ولذلك، يشعر بلده بخيبة أمل لأن هذه الجهود لم ترد الإشارة إليها في تقرير الأمين العام. وشدد على أن أولئك الذين أثاروا شكوكا حول التزام باكستان بالسلام والأمن، وغالباً بالمبالغة في وصف خطر التحركات عبر الحدود، إما يبحثون عن مبررات لفشلهم، أو يرغبون في تعكير صفو العلاقات بين باكستان وأفغانستان[٦١].

وأدلى الرئيس (اليابان) ببيان باسم المجلس[٦٢]. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

رحب بالتقدم المحرز في التحضير لانتخابات مجلس النواب (الفولسي جيرغا) وانتخابات مجالس المقاطعات المزمع إجراؤها في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛ ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة مالية إضافية لإجراء هذه الانتخابات؛

وأعرب عن بالغ قلقه إزاء تزايد الهجمات التي أخذت تشنها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى في أفغانستان خلال الأشهر القليلة الماضية؛ وأدان المحاولات الرامية إلى زعزعة المسيرة السياسية بالأعمال الإرهابية أو أشكال العنف الأخرى في أفغانستان؛

وأكد أهمية استمرار التعاون وتكثيف الحوار بين الدول المجاورة والحكومة الأفغانية من أجل تعزيز التنمية الإقليمية وتوطيد السلام والاستقرار في أفغانستان على المدى البعيد؛

وقطع بضرورة أن يظل المجتمع الدولي ملتزما في مستوياته العليا بتقديم المساعدة إلى أفغانستان في التصدي للتحديات المتبقية أمامها.

القرار ١٦٢٣ (٢٠٠٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢٦٠ المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٦٠[٦٣]، المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وجه الرئيس (الفلبين) انتباه المجلس إلى

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحات ٣٨-٤٠.

(٦٢) S/PRST/2005/40.

(٦٣) دعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

مشروع قرار[٦٤]، طرح بعد ذلك للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٢٣ (٢٠٠٥)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية، كما هو مبيَّن في القرارين ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، لفترة اثني عشر شهرا بعد ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛

وأذن للدول الأعضاء المشاركة في القوة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولاية القوة؛

طلب إلى الدول الأعضاء أن تساهم في القوة بالأفراد والمعدات وغير ذلك من الموارد، وأن تساهم في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ عملا بالقرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)؛

وطلب إلى قيادة القوة أن تقدم إلى المجلس، عن طريق الأمين العام، تقارير فصلية عن تنفيذ ولايتها.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٣٠٩ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٣٠٩، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في المناقشة. وأدلى الرئيس (الاتحاد الروسي) ببيان باسم المجلس[٦٥]. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

هنأ الشعب الأفغاني على إقرار النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات؛

وأثنى على جميع الأفغان لإنجازهم هذه الخطوة ودعاهم، ودعا على وجه التحديد النواب المنتخبين، وغيرهم من المرشحين السابقين، إلى مواصلة التزامهم التام بالسلام والدستور وسيادة القانون والديمقراطية في أفغانستان؛

وأعاد التأكيد على أهمية محافظة المجتمع الدولي على درجة عالية من الالتزام بمساعدة أفغانستان في مواجهة التحديات المتبقية أمامها؛

وأيد الدور الأساسي والمحايد الذي تواصل الأمم المتحدة القيام به لتوطيد السلام والاستقرار في أفغانستان وتنسيق الجهود الدولية ذات الصلة، ورحب بالمشاورات التي بدأتها الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة بشأن عملية ما بعد مؤتمر بون.

المداولات التي دارت في الجلسات ٥٣٤٧ و ٥٣٤٨ و ٥٣٦٩ و ٥٣٧٠ المعقودة في الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٤٧، المعقودة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان[٦٦]. وذكر الممثل الخاص في إحاطته أنه بعد أربع سنوات من التوقيع على اتفاق بون، انتهت عملية الانتقال السياسي في أفغانستان بافتتاح المجلس الأفغاني الوطني الجديد بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وحقق المجلس الوطني ومجلس النواب منذ افتتاحهما تقدما في مناقشة نظامهما الداخلي وقررا إنشاء لجان برلمانية. وبالبناء على برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي أنجز في العام الماضي، أقر الشركاء الوطنيون والدوليون أيضا استراتيجية لتفكيك المجموعات المسلحة غير المشروعة.

(٦٤) S/2005/576.

(٦٥) S/PRST/2005/56.

(٦٦) دعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، أشار إلى أنه بينما انخفض العدد الإجمالي للمصادمات العنيفة على صعيد البلد، تمشيا مع النمط الموسمي في الشتاء، فإن الجنوب قد شهد زيادة في الهجمات الانتحارية بالقنابل وزيادة في الهجمات التي استخدمت فيها عبوات ناسفة مرتجلة. وأطلع المجلس على النقل المزمع لسلطة العمليات من عملية الحرية الدائمة إلى الناتو، قائلا إن ذلك سوف يستمر على مدى عام ٢٠٠٦. وأبلغ المجلس أيضا أنه في ٨ كانون الأول/ديسمبر، قرر وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بزيادة ٦ ٠٠٠ جندي إضافي، بحيث يزداد مجموع القوة إلى ما يزيد بقليل على ١٥ ٠٠٠ جندي، ولكن لم تقدم ضمانات أكيدة حتى ذلك الحين بالتبرع بالقوات. وأخيراً، أشار إلى أن ثمة مشاورات جارية مع عدد كبير من الأطراف الفاعلة بشأن وثيقة الاتفاق في أفغانستان، التي ستعلن في لندن في ٣١ كانون الثاني/يناير، والتي ستشمل النهج الدولي لعملية بناء السلام في السنوات المقبلة[٦٧].

(٦٧) S/PV.5347، الصفحات ٢-٥.

وفي الجلسة ٥٦٦٩[٦٨]، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وجه الرئيس (الولايات المتحدة الأمريكية) انتباه المجلس إلى رسالتين مؤرختين ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهتين من ممثل أفغانستان، أحداهما يحيل بها نسخة من الاتفاق الخاص بأفغانستان الذي اعتمد في ختام مؤتمر لندن الدولي المعني بأفغانستان[٦٩] والأخرى ترحب بنتائج المؤتمر[٧٠]. واستمع المجلس بعدئذ إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام[٧١].

وذكر وكيل الأمين العام في إحاطته، أن إنجازات المؤتمر كانت عديدة، وأعادت التأكيد على وحدة المقصد في المجتمع الدولي. وبعثت مشاركة أكثر من ٦٠ وفدا رفيع المستوى بإشارة لا لبس فيها على عزم المجتمع الدولي المتواصل. ويحدد الميثاق جدول أعمال طموحا، وهو تعبير حقيقي عما هو مطلوب لتوطيد جهود بناء الدولة في أفغانستان، والحد من انعدام الأمن، ومكافحة صناعة المخدرات، وتحفيز الاقتصاد، وتقديم الخدمات الأساسية للسكان الأفغان، وحماية حقوق الإنسان للمواطنين. وأشار إلى أن الميثاق يضع معايير قابلة للقياس ذات أجل محدد في كل من تلك المجالات وينشئ خطة عمل تستند إلى النتائج من أجل مستقبل البلد. وأخيراً، قدم عرضا لآخر المستجدات عن الحالة الأمنية وأحداث العنف الأخيرة[٧٢].

(٦٨) في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عقد المجلس جلسته ٥٣٤٨ كجلسة خاصة. ودعي ممثلا كل من أفغانستان وألمانيا والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للمشاركة في الجلسة.

(٦٩) S/2006/90، المرفق.

(٧٠) S/2006/89، المرفق.

(٧١) دعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

(٧٢) S/PV.5369، الصفحات ٢-٦.

القرار ١٦٥٩ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٣٧٤ المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٧٤، المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦[٧٣]، دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في المناقشة. ووجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس مرة أخرى إلى الرسالتين المؤرختين ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ الموجهتين من ممثل أفغانستان[٧٤]. ووجّه انتباه المجلس أيضا إلى مشروع قرار[٧٥]، طُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٥٩ (٢٠٠٦)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

أيد اتفاق أفغانستان ومرفقاته بوصفه يقدم إطارا للشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي؛

وأهاب بحكومة أفغانستان وجميع أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات الدولية تنفيذ الاتفاق ومرفقاته تنفيذا كاملا؛

وأكد الدور المركزي والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان؛

ولاحظ أن المساعدة المالية المتاحة لتنفيذ الاستراتيجية بلغت حتى الآن ١٠,٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، ولاحظ أيضا أن حكومة أفغانستان تعتزم التماس تخفيف عبء ديونها من خلال نادي باريس؛

ورحب بالاستراتيجية الوطنية المستكملة لمراقبة المخدرات التي قدمتها حكومة أفغانستان في مؤتمر لندن، وشجع على توفير دعم دولي إضافي لتنفيذ الأولويات الأربع المحددة في الاستراتيجية؛

ورحب باعتماد منظمة حلف شمال الأطلسي خطة منقحة للعمليات تتيح استمرار انتشار القوة الدولية للمساعدة الأمنية عبر أفغانستان بأكملها، وتعزيز التآزر على صعيد العمليات مع عملية الحرية الدائمة، وتقديم الدعم، في حدود الموارد والقدرات المتاحة، لقوات الأمن الأفغانية في الجوانب العسكرية لتدريبها وفي حالات نشرها في ميدان العمليات؛

وأعلن استعداده لاتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم تنفيذ الاتفاق ومرفقاته، استنادا إلى تقارير يقدمها الأمين العام في الوقت المناسب وتتضمن توصيات بشأن الولاية والهيكل المقبلين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

القرار ١٦٦٢ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٣٩٣ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٨٥، المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين[٧٦]. وقدم الأمين العام في تقريره معلومات تفصيلية مستكملة بشأن الانتخابات البرلمانية، والبدء في البرلمان الجديد، وحالة الأمن وحقوق الإنسان في أفغانستان. وذكر أن المتمردين وعناصر أخرى مناهضة للحكومة قد استعملوا بشكل متزايد تكتيكات أكثر تطوراً وفتكاً، مثل استعمال أجهزة متفجرة مرتجلة معقدة وكمائن محكمة التخطيط وهجمات متطورة تقنياً بصواريخ

(٧٣) في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، عقد المجلس جلسته ٥٣٧٠ كجلسة خاصة. ودعي ممثلا كل من أفغانستان وألمانيا والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للمشاركة في الجلسة.

(٧٤) S/2006/89 و S/2006/90.

(٧٥) S/2006/102.

(٧٦) S/2006/145، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٨٩ (٢٠٠٥).

متعددة. وأعرب عن قلقه بشكل خاص من التزايد الحاد في عدد التفجيرات الانتحارية. وأشار أيضا إلى أن المتمردين، بخلاف السنوات الماضية، حافظوا طيلة فصل الشتاء على مستوى مرتفع من الأنشطة العملياتية. واقترح أيضا ولاية جديدة للبعثة، تتطلب بعض التغييرات في حجمها ونطاقها وهيكلها[٧٧].

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وأعقبت ذلك بيانات أدلى بها جميع أعضاء المجلس[٧٨]، وممثلو أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيسلندا، وإيطاليا، وباكستان، وجمهورية كوريا، وكازاخستان، وكندا، والنرويج، والنمسا[٧٩]، ونيوزيلندا.

وذكر الممثل الخاص أن جدول الأعمال السياسي للحكومة الجديدة يتزايد تركيزه على القضايا المتصلة بالعدالة، إذ أشار الرئيس حميد قرضاي إلى عزمه على تجديد المحكمة العليا، والشروع في خطة عمل بشأن السلام والعدالة والمصالحة. وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، أضاف أن انتشار الهجمات الأكثر تعقيدا يدل على استمرار شبكات القيادة والسيطرة لدى الطالبان والقاعدة والجماعات المرتبطة بهما في المنطقة، بل وترسيخها. وشدد على أن سيكون من التحديات الرئيسية للحكومة الجديدة بسط سيطرة الحكومة على الصعيد المحلي، قائلا إن ذلك يتطلب من الجهات الفاعلة في الأمن والتنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن تكون أكثر حضورا في المناطق التي لم يمسها التعمير بعد. وأشار إلى أن الولاية المقترحة للبعثة، تشمل إجراء توسيع بسيط لوجودها الميداني لدعم جهود الحكومة، وفقا للأحوال الأمنية[٨٠].

ورحب متكلمون بالنجاح في عقد مؤتمر لندن واعتماد اتفاق أفغانستان. وأعربوا عن قلقهم إزاء تصاعد الاعتداءات وأعمال العنف وأعربوا عن أملهم في أن يؤدي تعزيز الجيش الوطني الأفغاني وقوات الشرطة الأفغانية، فضلا عن جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى تحسين الحالة. وأكد العديد من المتكلمين على الحاجة إلى التصدي لصناعة المخدرات، التي تؤجج العنف، وإلى إيجاد فرص بديلة للتنمية الاقتصادية. وأعرب معظم المتكلمين أيضا عن تأييدهم الشديد للولاية والهيكل الجديدين للبعثة المقترحين من الأمين العام.

وفي ما يتعلق بولاية البعثة، أضاف ممثل اليابان أنه ينبغي الحفاظ على نهج ''التأثير الخفيف''، نظرا لضرورة التشجيع على ملكية الحكومة الأفغانية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في نهج ''الإحلال والبناء''، أينما اقتضت الضرورة، عند اتخاذ قرارات بشأن التخصيص الأفضل للموارد البشرية والتمويلية[٨١].

وشدد ممثل الدانمرك على أن تعزيز المؤسسات الديمقراطية الجديدة والضعيفة يمثل مهمة كبيرة لبعثة أفغانستان، وحث الممثل الخاص على مواصلة الحوار الفعال

(٧٧) انظر الفصل الخامس للاطلاع على تفاصيل عن التغييرات المدخلة على ولاية البعثة وتكوينها.

(٧٨) تكلم ممثل الاتحاد الروسي، باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي: الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وبيلاروس، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان.

(٧٩) تكلم ممثل النمسا، باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المؤيدة للبيان.

(٨٠) S/PV.5385، الصفحات ٢-٤.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

مع الطيف السياسي بأكمله، والضغط من أجل تضافر الجهود في مجال إصلاح القطاع العام. وواصل كلامه قائلا إن حقوق الإنسان ينبغي أن تظل مهمة ذات أولوية عليا لبعثة أفغانستان، ويعني هذا أن بعثة أفغانستان ينبغي أن تشدد على أن يعين رئيس الجمهورية قضاة أكفاء للمحكمة العليا – قضاة حريصين على التطبيق التام للدستور. وشدد على أنه يجب تعزيز وجود بعثة أفغانستان خارج كابل بشكل كبير. وأخيراً، أشار إلى قيام بعثة أفغانستان بتقسيم أنشطتها إلى ركيزتين – الركيزة الأولى، التعامل مع الشؤون السياسية، والركيزة الثانية، التعامل مع تقديم الإغاثة والإنعاش والتنمية، مما يثير مسائل تتعلق بالتنسيق يجب أن تعالج مباشرة[٨٢]. وشدد ممثل سلوفاكيا على أنه عند النظر في التوسيع الميداني للبعثة، يجب إيلاء اهتمام خاص للموارد والتدابير الأمنية لموظفي الأمم المتحدة[٨٣]. وأعرب ممثل بيرو عن القلق من أن مسألة الاتجار بالمخدرات لا تعالج إلا لماما في الولاية المقترحة للبعثة. وأشار إلى أنه سيكون من الأفضل بالنسبة للبعثة أن تعتمد النهج الذي أُتبع في ميثاق لندن لتحديد أولويات الدعم المقدم لمكافحة المخدرات بوصفه مسألة شاملة في مختلف المجالات التي تغطيها ولاية البعثة[٨٤].

وشدد ممثل الكونغو على أن بعثة الأمم المتحدة يجب أن تقدم المساعدة على المستوى المحلي، وبالتالي من الأهمية بمكان أن توفَّر للبعثة الموارد الكافية والإضافية في ما يتصل بالأمن، لا سيما بضمان توفير الدعم الجوي لها في حالات الطوارئ الطبية[٨٥]. وأعرب ممثل النرويج عن تأييده لتعزيز دور البعثة في رصد وتنسيق المساعدة الدولية، قائلا إن ذلك يشمل تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة في العملية التشاورية بين المانحين والسلطات الأفغانية[٨٦]. وأوصى ممثل إيطاليا، مكررا ما قاله ممثل نيوزيلندا، بالسعي إلى وجود اتساق بين هيكل بعثة الأمم المتحدة ومنظمة ميثاق أفغانستان بهدف كفالة الفعالية الكاملة في انجاز مهمات الرصد الموكلة للبعثة ومتابعتها[٨٧]. ورحب ممثل إيطاليا أيضا باقتراح تعزيز وتوسيع المكاتب المحلية، وشجع على التعاون الوثيق مع أفرقة إعادة إعمار المقاطعات باعتباره عنصرا ضروريا لهذه العملية[٨٨]. وأكد ممثل كندا على أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تضطلع بدور حاسم في تعزيز جميع المؤسسات الجديدة للحكم في دولة أفغانستان، وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد أن تُزيد البعثة بالذات قدراتها للتدخل على ارض الواقع في مجالات حقوق الأفراد، واحترام سيادة القانون، والشرطة والعدالة[٨٩].

وفي الجلسة ٥٣٩٣، المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله مرة أخرى تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين[٩٠]. ودعي ممثل أفغانستان للمشاركة في المناقشة. ووجّه الرئيس (الأرجنتين) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[٩١]،

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٨٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و ١٩.

(٨٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

(٨٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٨ و ٣٩.

(٨٧) المرجع نفسه الصفحتان ٣٩ و ٤٠ (نيوزيلندا) والصفحتان ٤٠ و ٤١ (إيطاليا).

(٨٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٤٠ و ٤١.

(٨٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٤٣ و ٤٤.

(٩٠) S/2006/145.

(٩١) S/2006/175.

واعتمد بعد ذلك بالإجماع بوصفه القرار ١٦٦٢ (٢٠٠٦)[٩٢]، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا تبدأ من تاريخ اعتماد اتخاذ القرار؛

ودعا كافة الأطراف والجماعات الأفغانية إلى المشاركة بصورة بنّاءة في التنمية السياسية السلمية للبلد وتفادي اللجوء إلى العنف؛

ورحب باقتراح الأمين العام توسيع نطاق المكاتب الإقليمية إذا سمحت بذلك الظروف الأمنية؛

وأهاب بحكومة أفغانستان أن تواصل، بمساعدة من المجتمع الدولي، بما في ذلك تحالف عملية الحرية الدائمة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، التصدي لتهديد أمن أفغانستان واستقرارها من جانب عناصر حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والأنشطة الإجرامية؛

وشجع تعزيز تدابير بناء الثقة بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها بروح إعلان كابل بهدف دعم الحوار والتعاون في المنطقة في احترام تام لمبادئ السلامة الإقليمية والاحترام المتبادل والعلاقات الودية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

القرار ١٧٠٧ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥٢١ المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٢١[٩٣]، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، التي دُعي فيها ممثل أفغانستان للمشاركة فيها، وجه الرئيس (اليونان) الانتباه إلى رسالة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان[٩٤]، يرحب فيها باحتمالات استمرار القوة الدولية للمساعدة الأمنية في العمل في أفغانستان إلى أن تصبح قوات الأمن قادرة تماما على توفير الأمن[٩٥]. ووجّه انتباه المجلس أيضا إلى مشروع قرار، طُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٠٧ (٢٠٠٦)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية، كما هو محدد في القرارين ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، لفترة اثني عشر شهرا بعد ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛

وأذن للدول الأعضاء المشاركة في القوة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولاية القوة؛

وطلب إلى الدول الأعضاء أن تساهم في القوة بالأفراد والمعدات وغير ذلك من الموارد، وأن تساهم في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ عملا بالقرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)؛

وطلب إلى قيادة القوة أن تقدم إلى المجلس، عن طريق الأمين العام، تقارير فصلية عن تنفيذ ولايتها.

القرار ١٧٤٦ (٢٠٠٧) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٦٤٥ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٤١[٩٦]، المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام

(٩٢) للحصول على مزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة، انظر الفصل الخامس.

(٩٣) في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، عقد المجلس جلسته ٥٤٩٦ كجلسة خاصة. وفي الجلسة استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة، ودعي ممثلو كل من أفغانستان وألمانيا وفنلندا للمشاركة في الجلسة.

(٩٤) S/2006/725.

(٩٥) S/2006/723.

(٩٦) في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عقد المجلس جلسته ٥٥٤٨ كجلسة خاصة. وفي الجلسة استمع المجلس إلى إحاطة

المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين[٩٧]. وأشار الأمين العام في تقريره، إلى أن أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون بلغت ذروتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ثم انحسرت تدريجيا بعدئذ إثر تكثيف الجهود الأمنية وحلول الشتاء، ومع ذلك، ظل مستوى الحوادث التي وقعت خلال فصل الشتاء أعلى مقارنة بعدد الحوادث المسجلة في السنوات السابقة. وحدثت زيادة ملحوظة في عدد قوات المتمردين الجاهزين لشن عمليات قتال تقليدية ضد قوات الحكومة وقوات الأمن الدولية، وحدث تحسن ملحوظ في تدريب المتمردين والأساليب التعبوية التي يتبعونها. وعلى وجه الخصوص، بلغ عدد الحوادث الأمنية التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في الأقاليم الواقعة على الحدود مع باكستان ضِعف عدد الحوادث التي سجلت في العام الماضي. وإضافة إلى ذلك، لم يُحرز إلا القليل اليسير من التقدم في الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تستهدف الجماعات المسلحة غير المشروعة. وعلى الصعيد السياسي، بدأ البرلمان يفرض استقلاله ويوازن بفعالية نفوذ الجهاز التنفيذي. وعلى مستوى المحافظات، أكد الأمين العام على ضرورة زيادة التركيز على بناء قدرات الهياكل الحكومية بهدف إتاحة زيادة الرقابة الأفغانية على المسائل الإنمائية والإنسانية وإدارتها. وقال إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يمكنها بسهولة أكثر ضمان التنسيق بين أصحاب المصلحة في هذا المجال من خلال تخطيطها لإنشاء مكاتب إضافية في المحافظات، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك. وشدد على أنه ينبغي للبعثة أن تركز جهودها على تشجيع التزام دولي أكثر اتساقا لدعم اتفاق أفغانستان؛ وتعزيز دورها في تنسيق المساعدة الإنسانية والمساهمة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك رصد حالة المدنيين في الصراع المسلح؛ وتوسيع نطاق دورها في مجال بذل المساعي الحميدة من خلال أنشطة الاتصال في أفغانستان ودعم التعاون الإقليمي.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعدها أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو كل من أفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيسلندا، وباكستان، وبيلاروس[٩٨]، وكندا، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، واليابان.

وأشار الممثل الخاص في إحاطته، إلى أنه توضع على المحك جهود غير مسبوقة لتحسين الإدارة، والمساعدة في تحقيق التنمية والمكاسب العسكرية. وشدد على أن إنجاح استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان لن يتحقق إلا إذا تحسنت المشاركة الدولية وإذا أخذت الجمعية الوطنية والأفرع الأخرى للحكومة مسؤوليتها بشكل أكثر جدية. وأشار إلى أنه لا بد أن تبدأ الحكومة في النظر إلى المشورة السياسية التي يسديها أعضاء المجتمع الدولي بوصفها محاولة صادقة لتقديم المساعدة لا لبسط السيطرة. ورحب بالالتزام الذي قُطع لتعزيز القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقوات

قدمها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ودعي ممثلو كل من أفغانستان، وألمانيا، وباكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وفنلندا، أيضا للمشاركة في الجلسة.

(٩٧) S/2007/152، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٦٢ (٢٠٠٦).

(٩٨) تكلمت بيلاروس باسم منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

جديدة، ولكنه حذر من أنه بزيادة العمل العسكري، تبرز حماية المدنيين باعتبارها مصدر قلق متزايد. وتتحمل المجموعات التي تقودها الطالبان المسؤولية عن ارتفاع معدل القتلى والجرحى نتيجة لتفجيرات القنابل الانتحارية، إلا أنه أشار إلى وقوع عدد من الخسائر بين المدنيين تسببت فيها قوات الحكومة والقوات الدولية. وشدد على أن البعثة قد سعت إلى أن تجعل من نفسها نصيرا محايدا للمدنيين، وذلك بإجراء عمليات تحقق موضوعية في ما يتعلق بتلك الحوادث، ويتمثل هدفها الأساسي في منع وقوع المزيد من الخسائر بين المدنيين. وشدد على أن قوات الحكومة والقوات الدولية يجب أيضا أن تتوخى قدرا أكبر من الحذر لكفالة ألا ينظر إليها على أنها تسعى لإلحاق أي ضرر بالمدنيين[٩٩].

وذكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن من السهل أن يكون المرء متشائما إزاء مشاكل إنتاج الأفيون في أفغانستان، إذ يوجد اختلاف في اتجاهات الزراعة بين الشمال الأوسط، حيث يترسخ الأمن والتنمية، والجنوب الأوسط من البلد، حيث الحلقة المفرغة للمخدرات والإرهاب أقوى من أي وقت آخر. وأشار إلى أن بلايين الدولارات وآلاف الأطنان من المشتقات الكيميائية اللازمة لتكرير المخدرات تم تهريبها عبر حدود أفغانستان، وأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اقترح مبادرة كبرى لمساعدة أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان على تحسين التعاون وإدارة الحدود. وأثنى أيضا على قرار مجلس الأمن إضافة كبار تجار المخدرات إلى قائمة الجزاءات، وشدد على الحاجة إلى تعزيز الحكم الرشيد[١٠٠].

ورحب متكلمون، خلال إدلائهم ببياناتهم، بالتقدم المحرز في المجالات الرئيسية، من قبيل الإصلاحات الجارية بوزارة الداخلية وتطوير المؤسسات البرلمانية ضمن مجالات أخرى، ولكنهم أعربوا عن القلق الشديد إزاء التحديات المتزايدة التي تواجه التنمية ومكافحة المخدرات وتوسيع نطاق الحكم الرشيد، إضافة إلى تدهور الحالة الأمنية. وشدد معظم المتكلمين أيضا على أهمية التعاون الإقليمي بوصفه أولوية استراتيجية، وشددوا على الحاجة إلى التعاون الوثيق مع الدول المجاورة، لا سيما باكستان.

وأعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم للتجديد المقترح لولاية البعثة وللأولويات التي أوصى بها الأمين العام: أي تعزيز تنسيق المساعدة على المستوى المحلي؛ وتكثيف مهام المساعي الحميدة في ما يتعلق بمسائل التعاون الإقليمي؛ والنهوض بحقوق الإنسان وحماية المدنيين. وشدد عدة متكلمين على أهمية أن توسع البعثة وجودها الجغرافي من خلال فتح مكاتب جديدة في المقاطعات التي تسمح حالة الأمن فيها بذلك.

ولاحظ عدة متكلمين أن عناصر طالبان لا يزالون يتمتعون بميزة الملاذ على الجانب الباكستاني من الحدود، مشكلين بذلك خطرا داهما ومتواصلا لجهود بناء الدولة التي تبذلها الإدارة الأفغانية ومواطنوها. وحثوا حكومة باكستان على مضاعفة جهودها لحرمان الجماعات المسلحة من الدخول إلى أراضيها[١٠١].

ورحب ممثل بنما بإنشاء فريق عمل رسم السياسة، وهو لجنة تتألف من وزراء الحكومة وبعثة الأمم المتحدة

(٩٩) S/PV.5641، الصفحات ٢-٧.

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦ (سلوفاكيا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (بنما)؛ والصفحات ٣٦-٣٨ (ألمانيا، باسم الاتحاد الأوروبي).

والوكالات الدولية الأخرى، ولكنه أعرب عن تحفظات بشأن بعض برامجها، لا سيما الشرطة الوطنية الأفغانية المساعدة. وأعرب عن القلق بشأن قدرة قوة شرطة لم يحصل أفرادها سوى على ١٠ أيام من التدريب. وشدد على الحاجة إلى عملية فحص قوية للمجندين الجدد من الشرطة، وحث فريق عمل رسم السياسة على إدماج قوة الشرطة المساعدة في قوة الشرطة الأفغانية الاعتيادية في أقرب وقت ممكن[١٠٢].

وعلق ممثل الاتحاد الروسي أهمية على برنامج المصالحة الوطنية، ولكنه أكد في الوقت نفسه على أن العملية ينبغي ألا تتعارض مع الجهود الرامية لإنفاذ نظام الجزاءات من أجل التصدي الفعال للتهديد الإرهابي[١٠٣].

وشدد ممثل باكستان على التزام بلده القوي بالتعاون مع أفغانستان، وبالإسهام في السلام والتقدم في أفغانستان. وشدد على أن مراقبة الحدود مسؤولية مشتركة. وقال أيضا إن بلده سيعمل عما قريب على إزالة ”الاتهامات الفظيعة بشأن ما يسمى بتوفير المأوى والملاذ الآمن لطالبان في مخيمات لتدريب الإرهابيين“. وأكد أن المشكلة الفعلية هي تسلل مقاتلي طالبان في مخيمات اللاجئين الموجودة بالقرب من الحدود، وأعلن عن نقل أربعة من أكبر المخيمات إلى مواقع آمنة داخل أفغانستان، بما ”سينهي قصة توفير المأوى هذه“[١٠٤].

وفي الجلسة ٥٦٤٥، المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، وجه الرئيس (جنوب أفريقيا) انتباه أعضاء المجلس مرة أخرى إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين[١٠٥]، وإلى مشروع قرار[١٠٦]، طُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية البعثة، طبقا لأحكام إنشائها بموجب القرار ١٦٦٢ (٢٠٠٦)، لغاية ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٨؛

وطالب جميع الأطراف الأفغانية والدولية بمواصلة التعاون مع البعثة في تنفيذ ولايتها وفي الجهود الرامية إلى تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وحرية تنقلهم في شتى أنحاء البلد؛

وفي أعقاب اعتماد القرار، شدد ممثل إيطاليا على أن القرار، وإن لم يعدل ولاية البعثة، ليس نصاً عاديا، فهو يعالج كل الأولويات التي حددها الأمين العام في تقريره، بما في ذلك زيادة تماسك المشاركة الدولية، وأنشطة الدعوة، ودعم التعاون الإقليمي، وتعزيز التنسيق الإنساني، وحماية حقوق الإنسان، ورصد حالة المدنيين في الصراع المسلح[١٠٧].

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٧١٨ المعقودة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧١٨[١٠٨]، المعقودة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، دعا المجلس ممثل أفغانستان للمشاركة في المناقشة.

(١٠٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(١٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٠٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٥.

(١٠٥) S/2007/152.

(١٠٦) S/2007/169.

(١٠٧) S/PV.5645، الصفحة ٢.

(١٠٨) في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، عقد المجلس جلسته ٥٦٨٠ كجلسة خاصة. وفي الجلسة استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. ودعي ممثل أفغانستان أيضا للمشاركة في الجلسة.

وأدلى الرئيس (الصين) ببيان باسم المجلس[١٠٩]، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أكد مجددا التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية؛ وأكد الدور الأساسي وغير المتحيز الذي ما فتئت الأمم المتحدة تؤديه في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بقيادتها لجهود المجتمع الدولي؛

وشدد على أن تعزيز المؤسسات الأفغانية، والنهوض بالتعاون الإقليمي، ومواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الإرهاب الدولي، فضلا عن مكافحة زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به، لا تزال عوامل أساسية من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان؛

وكرر تأكيد دعمه لمواصلة المساعي التي تبذلها الحكومة الأفغانية، بمساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وتحالف عملية الحرية الدائمة، لزيادة تحسين الوضع الأمني والاستمرار في مواجهة الخطر الذي تشكله طالبان والقاعدة وجماعات متطرفة أخرى؛

وأدان بأشد العبارات جميع الهجمات الانتحارية التي تُشن على المدنيين والقوات الأفغانية والدولية وما ينجم عنها من آثار تزعزع الأمن والاستقرار في أفغانستان، وأعرب عن أسفه العميق إزاء جميع الخسائر التي تكبدها السكان المحليون وقوات الأمن الوطنية والأفراد العسكريون والمدنيون الدوليون.

القرار ١٧٧٦ (٢٠٠٧) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٧٤٤ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٤٤، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وجه الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة من ممثل أفغانستان، رحب فيها بالاقتراح الداعي إلى أن تواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية العمل في أفغانستان إلى حين أن تصبح قوات الأمن قادرة تماما على توفير الأمن[١١٠]. ووجه الرئيس الانتباه أيضا إلى مشروع قرار[١١١].

وتكلم ممثل الاتحاد الروسي قبل التصويت وأشار إلى أنه كان تقليدا متبعا لدى وفده أن يؤيد أنشطة القوة، غير أنه لم يتم تقديم أي توضيح، خلال عملية التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار، عن الصيغة الجديدة المقترحة المتعلقة بعنصر قوة التحالف المعني بالاعتراض البحري، الذي لم يرد في أي قرار من قرارات مجلس الأمن السابقة. وأكد أن أنشطة التحالف تتم خارج نطاق الأمم المتحدة، ولم يتم موافاة مجلس الأمن بمعلومات تفصيلية عنها. وشدد على أن عنصر الاعتراض البحري ضروري لمكافحة الإرهاب في أفغانستان فحسب، ولا ينبغي استخدامه لأغراض أخرى. وأضاف أنه نظراً لأن مقترحات وفد بلده المتعلقة بالصيغة الجديدة لم تناقش على النحو الواجب، وأن مشروع القرار قد طرح للتصويت بسرعة، لن يكون بمقدور الاتحاد الروسي تأييد مشروع القرار[١١٢].

وطرح مشروع القرار بعد ذلك للتصويت واعتمد بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت (الاتحاد الروسي)، بوصفه القرار ١٧٧٦ (٢٠٠٧)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية لفترة اثني عشر شهرا بعد ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛

(١٠٩) S/PRST/2007/27.

(١١٠) S/2007/492.

(١١١) S/2007/548.

(١١٢) S/PV.5744، الصفحة ٢.

وأذن للدول الأعضاء المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولاية القوة؛

وطلب إلى الدول الأعضاء الإسهام بالأفراد والمعدات وغير ذلك من الموارد؛

وأكد أهمية تعزيز القدرات الوظيفية والطابع المهني والمساءلة في قطاع الأمن الأفغاني؛ وشجع القوة والشركاء الآخرين على مواصلة الجهود من أجل تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتوجيهها وتمكينها؛

وأهاب بالقوة أن تواصل، في تنفيذ ولايتها، العمل بالتشاور الوثيق مع حكومة أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام ومع تحالف عملية الحرية الدائمة؛

وطلب إلى قيادة القوة أن توافي مجلس الأمن بانتظام، عن طريق الأمين العام، بمعلومات عن تنفيذ ولايتها.

وبعد التصويت، ذكر ممثل إيطاليا أن وفد بلده حاول أن يعبر في النص عن جميع التحديات الهائلة والناشئة التي تواجهها القوة منذ توسيع نطاقها إلى سائر أنحاء البلد. ومن الهام على نحو خاص أن يرسل المجلس بهذا القرار إشارة تدل على إيلائه اهتماما قويا لجميع الجوانب المتعلقة بعمليات القوة. ولم يتردد وفد بلده في معالجة المسائل الحساسة سياسيا، وقد جعل ذلك العملية أكثر تعقيدا، غير أنه يشعر بالرضا عن النتيجة. وأشار إلى أن المجلس برفضه تجاهل التحديات قد اضطلع بمسؤوليته بوصفه السلطة التي أسندت الولاية إلى هذه العملية[١١٣]. وأكد ممثل الصين على أن المجلس ينبغي ألا يدخر وسعا للتوصل إلى توافق في الآراء عند اعتماد القرارات، وأعرب عن أمله في ألا تشكل الطريقة التي اعتمد بها القرار سابقة[١١٤].

(١١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(١١٤) المرجع نفسه.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٧٦٠ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٦٠، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين[١١٥]. وذكر الأمين العام في تقريره أن تمردا مكثفا بقيادة حركة طالبان، ويعتمد بشكل متزايد على التفجيرات الانتحارية وغيرها من التكتيكات الإرهابية، يقوض الثقة في المستقبل، فضلا عن حرمان الحكومة ومنظمات المعونة الدولية من إمكانيات الوصول إلى عدد متزايد من المقاطعات. وعموما بلغت معدلات العنف الذي يرتكبه المتمردون والإرهابيون نسبة تفوق ما كانت عليه في عام ٢٠٠٦ بمقدار ٢٠ في المائة على الأقل. وأكد أنه أُحرز رغم هذه الضغوط بعض التقدم في مجالات النمو الاقتصادي والتعليم والصحة وبناء الطرق والتنمية الريفية. وفي ما يتعلق بالحكومة، أشار إلى أنه بالرغم من أن بعض المؤسسات داخل الفروع القضائية والتنفيذية والتشريعية تواصل اكتساب القدرة والفعالية، فإن الخلافات الداخلية والفساد المؤسسي عوامل تهدد الجهود الرامية إلى تدعيم هذه المؤسسات وإضفاء طابع الشرعية عليها. وختاما، أكد أن الزيادة المستمرة في إنتاج الأفيون تشكل أيضا تهديدا خطيرا متزايدا لإعادة البناء وبناء الدولة[١١٥].

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة، وأعقبت ذلك بيانات أدلى بها جميع أعضاء المجلس وممثلو أفغانستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، والبرتغال (باسم

(١١٥) S/2007/555، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٤٦ (٢٠٠٧).

الاتحاد الأوروبي) وكندا، والنرويج، والهند، وهولندا، واليابان[١١٦].

وذكر الممثل الخاص في إحاطته أن الاجتماع الأخير للمجلس المشترك للتنسيق والرصد أبرز بالرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذت خلاله، قصور القدرات في مجال التعاون الإقليمي، الأمر الذي يجب تناوله أساساً من جانب حكومة أفغانستان بإنشاء وحدات دعم إقليمية في الوزارات الرئيسية، ومن خلال تعزيز وزارة الخارجية. وأشار إلى أن على الرغم من أن الجيش الوطني الأفغاني سيكون قوامه حوالي ٠٠٠ ٤٧ جندي بنهاية هذا العام، فإن الأعداد ليست مقياساً للقدرة، وفي الوقت الحالي، ما زالت القوة الدولية للمساعدة الأمنية أمرا أساسيا. وأشار إلى أنه نظرا للمستويات الحالية من عدم الاستقرار والصراع، فإن عدم وجود آليات لمراقبة حقوق الإنسان، وخاصة في ما يتعلق بولاية الإدارة الوطنية للأمن ودائرة الاستخبارات، يثير القلق بشكل خاص. وحث الحكومة على التحقيق في المزاعم المتعلقة بالاعتقالات التعسفية وتعذيب المحتجزين، وعلى إتاحة الوصول غير المعاق لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لمراقبة مراكز الاعتقال التابعة للإدارة الوطنية للأمن وأنشطتها. ورحب بالإجراءات العملية التي اتخذتها القوة، وعملية ''الحرية الدائمة'' من أجل تقليل الإصابات المدنية. وانتقل إلى الحديث عن التحديات المتعلقة بالفساد والحكم الرشيد، وأشار إلى أن التركيز على دعم الحكومة المركزية قد جاء على حساب الإدارات الإقليمية. وكان من النتائج المترتبة على ذلك الزيادة التي بلغت ٣٤ في المائة في إنتاج الأفيون في عام ٢٠٠٧. وذكر أنه في الحالات التي كانت فيها جهود الحكومة والمجتمع الدولي منسقة ومركزة على بناء القدرات المؤسسية – مثلا في الجيش الوطني الأفغاني ووزارات المالية والتعليم والصحة والتنمية الريفية – كان هناك تقدم، في حين أنه في مفوضية الخدمة المدنية، ومكافحة المخدرات، والإدارة دون القومية ووزارة الداخلية – كان التقدم محدودا. وشدد على أنه من أجل النجاح في مواجهة العديد من التحديات في أفغانستان ينبغي كسب الحكومة الأفغانية شرعية، لأن الحكومة التي يراها الشعب شرعية هي وحدها التي ستتمكن من تحقيق تقدم إزاء التحديات التي يواجها البلد[١١٧].

وأعرب متكلمون خلال بياناتهم عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية، وأكدوا على الحاجة إلى توفير الأمن والحكم الرشيد في جميع أنحاء البلد. وأعربوا عن تأييدهم للأدوار التي تقوم بها القوة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي وبعثة الأمم المتحدة في البلد. وأعرب عدد من المتكلمين أيضا عن قلقهم بشأن عدد الخسائر في الأرواح بين المدنيين، التي تسببت فيها الحوادث والهجمات الإرهابية. وأشار معظم المتكلمين أيضا إلى الزيادة في زراعة خشخاش الأفيون، وشددوا على الحاجة إلى مزيد من التعاون للتصدي لمشكلة المخدرات.

وأكد ممثل الولايات المتحدة على الحاجة إلى زيادة الجهود المشتركة لتدريب وتوجيه وتجهيز الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، وتقديم كل أوجه الدعم للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة حلف شمال الأطلسي وبتكليف من الأمم المتحدة. وعلى نحو خاص، شدد على ضرورة تزويد القادة بما يحتاجونه من قوات ومرونة لتحقيق

(١١٦) أيّد البيان كل من أرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وكرواتيا.

(١١٧) S/PV.5760، الصفحات ٢-٧ والصفحة ٤٦.

الاستقرار وإعادة الإعمار والحكم الرشيد في جميع أنحاء أفغانستان[١١٨]. وأضاف ممثل هولندا أن القوة ليست جهة مسؤولة عن الإعمار، وأشار إلى الحاجة إلى قدر أكبر من التكامل فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي[١١٩].

وأعرب ممثل قطر عن اعتقاده بأن عملية الانتقال السياسي التي أعقبت اتفاق بون قد بدأت تتعطل. وقال إنه نظرا لأن الساحة السياسية في أفغانستان عبارة عن شبكة مترابطة، فإنه يجب التركيز على المشاركة الفعالة لجميع الأطراف. وأعرب عن الأمل في أن تستطيع الحكومة المركزية إنشاء آلية جديدة للتعامل مع كل المعارضين للنظام[١٢٠]. وكذلك، ذكر ممثل الاتحاد الروسي أنه لا بد من انتهاج سياسة تقوم على عزل زعماء التطرف، وبالدرجة الأولى أولئك المدرجين في قوائم الجزاءات، مع إتاحة الفرصة لعناصر الطالبان التي لم تتهم في جرائم الحرب للعودة إلى الحياة السلمية[١٢١]. وأضاف ممثل أفغانستان أن بلده ما زال يركز على المصالحة بوصفها تدبيرا لتشجيع أفراد حركة الطالبان من غير الإرهابيين على الانضمام إلى عملية بناء أفغانستان تنعم بالازدهار[١٢٢]. وذكر ممثل باكستان أن طالبان تشكل جزءا من المجتمع الأفغاني، ويمكن استمالة كثيرين منهم، وأيد عرض الرئيس كرزاي المصالحة على الطالبان[١٢٣]. غير أن ممثل جمهورية إيران الإسلامية رفض تلك الجهود المبذولة ”لترضية إرهابيي طالبان“. وقال إن الاتصالات مع المسؤولين عن انعدام الأمن والأنشطة الإرهابية قد يساء تفسيرها وكأنها مكافأة للإرهابيين والمجرمين، وستكون ذات نتائج عكسية وخطيرة[١٢٤].

وأخيراً، عرض ممثل باكستان أيضا معلومات مستكملة عن الجهود المبذولة لإغلاق مخيمات للاجئين الأفغان على الجانب الباكستاني من الحدود، قائلا إن تلك المخيمات تشكل مصدرا لتدفق المتشددين عبر الحدود. وقد تعرَّض غلق المخيمات لتأخيرات بسبب التردد الذي لا تفسير له، حتى من جانب وكالات الأمم المتحدة، في تيسير عودة اللاجئين[١٢٥].

---

(١١٨) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(١١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٥ و ٣٦.

(١٢٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(١٢١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(١٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(١٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٤٤.

(١٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٩.

(١٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤٥.